

رحلة مصرف الرافدين في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لا يخفى عن الجميع ما يعانیه العالم بأسره اليوم من معوقات ومشاكل عديدة تتعلق بمكافحة عمليات غسل وتمويل الإرهاب والجرائم المالية وعلى الرغم من ممارسة جريمة غسل الأموال لآلاف السنين إلا أنها استغرقت وقتاً طويلاً للحصول على التوصيف الرسمي كجريمة بل واستلزم الأمر مدة أطول لتطور قوانين غسل الأموال واستخدامها كأدوات فعالة ضد الجريمة المالية والجرائم الأخرى التي يكون الدافع من وراءها تحقيق الربح كما وتعتبر أيضاً اصطلاح عصري بديل لما يعرف بالاقتصاديات السوداء أو اقتصاديات الظل، أن المصطلح المستخدم حالياً (والذي لم يكن معروف سابقاً) أو القواعد والقوانين والضوابط التي وضعت لمكافحة هذه الجريمة والحد من تأثيراتها وعواقبها الوخيمة على المجتمعات المحلية والدولية بدأت تتزايد باستمرار وبشكل تصاعدي وبالأخص بعد ربط عمليات غسل الأموال مع عمليات تمويل الجماعات الإرهابية

العراق شأنه شأن جميع الدول الأخرى غير إن ما يميزه انه لم يكن حاضرا على خارطة AML في السنوات التي كان يرضخ فيها تحت الحصار الاقتصادي ولم يكن منفتحا على العالم وبعد عام ٢٠٠٣ أدى الانفتاح السريع للعراق على خارطة العالم والانفتاح الاقتصادي أيضا إلى أن يصبح محط أنظار الكثيرين من غاسلي الأموال وتجار الأسلحة والمخدرات والرقيق وغيرها من جرائم ذات الارتباط الوثيق بجريمة غسل الأموال والجرائم المالية وتمويل الإرهاب وبالتالي أصبح لزاما على هذه البلدان إن يكون لديها قانونا يحكم هذه الظواهر الإجرامية ويحد من تأثيراتها السيئة على المجتمع وإفراده ولارتباط هذه الجرائم بالمؤسسات المالية بشكل وثيق نظرا لما تتيحه من قنوات مالية سريعة فقد حددت القوانين التي أصدرت التزامات على هذه المؤسسات ينبغي عليها تطبيقها •

مصرف الرافدين باعتباره من اعرق وأقدم المؤسسات المالية في العراق كان مواكبا لهذه التطورات الحاصلة سواء على مستوى الهيكل القانوني للقانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب وكذلك الهيكل الخاص بالتعليمات والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية وبناءً عليه فقد تم في عام ٢٠٠٧ تأسيس تشكيل متخصص بالإبلاغ عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية تدرج هذا التشكيل ابتداءً من وحدة ضمن التشكيل الإداري ومن ثم تطور إلى شعبة تحمل عنوان (شعبة الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وطوال هذه السنوات كان العمل مستمرا لحماية المؤسسة من إن تكون قناة لغاسلي الأموال ومنذ عام ٢٠١٧ بدأ التوسع في العمل من خلال رسم سياسات وإجراءات جديدة تتلاءم مع درجة المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال اعتماد النهج المستند على المخاطر وتتمثل هذه السياسات كخطوة أولى بإصدار الدليل الإرشادي لمصرف الرافدين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتركيز على تطبيق المادة (١٠) من قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ ولأخذ بنظر الاعتبار تطبيق فقرات المادة (١٢) من القانون المذكور وبالأخص ما يتعلق بالتدريب المستمر للكوادر العاملة في المؤسسات وابتكار ما يعرف بموظف المتابعة والارتباط لخلق قنوات التواصل من أجل اكتشاف محاولات غاسلي الأموال والمجرمين لخرق دفاعات المؤسسة كون مصرفنا عمل على معالجة الفجوات ومن أهمها آليات الإبلاغ الداخلي للمؤسسة لإشعار جميع الموظفين والعاملين فيه بأهمية الإبلاغ عن النشاطات المشبوهة ومدى الإضرار التي يمكن إن تلحق نتيجة التهاون في ذلك .

على الرغم من إن السنوات الماضية إي منذ عام ٢٠١٧ ولغاية تاريخه كانت قليلة نسبيا إلا إننا نؤكد اليوم إن مصرف الرافدين دفاعات صلبة وشديدة تقف أمام غاسلي الأموال وممولي الإرهاب لتجعل من الصعوبة اختراق قنواتنا المصرفية لتمير مثل هذه العمليات الإجرامية ونأمل إن نرتقي لتنفيذ رؤيتنا المستقبلية في هذا المجال وتتويجها بإنجاح عمل النظام الإلكتروني للمصرف الذي سيدعم الجهود البشرية المبذولة ويكللها بالنجاح .